حماية المستهلك الفريضة الغائبة!!

60%من مصادر غذاء اليمنيين غير آمنة ..وهيئة المواصفات ترفض أكثر من 20 ألف طن

يواجه اليمنيون خطورة في طعامهم بعد أن أصبح 60% منه مخالفا للمواصفات وإنتاجا لمعامل عشوائية في البدر ومات غير مراقبة ولا ملتزمة بالشروط المطلوبة لسلامة وصحة الغذاء أو يتم استيرادها وإدخالها بطرق غير مشروعة مخاطر لها نتائج كارثية تلحق أفدح الاضرار بمصادر الغذاء للمواطن اليمني لما تسببه من أمراض خطيرة تنهش أجساد المستهلكين وتفقدهم القدرة علي الحياة وتعرقل التنمية الاقتصادية لليمن كل هذا وغيره يقتضي ضرورة إصدار الدولة لقانون سلامة الغذاء حفاظا علي صحة مواطنيها.

عبدالله الخولاني

أسواق الأرصفة تزداد انتشاراً واتساعا في معظم المحافظات اليمنية وهي المروج الرئيسي لهذا النوع من المنتجات حيث يقوم الباعة المتجولين بعرض بضائعهم على العربات أو بافتراش مساحات واسعة من الأرصفة والساحات وعلى الرغم من قيام المستهلك بمعاينة هذه البضائع بشكل شبه يومي، فهو لا يسأل نفسه حول آليات إدخال هذه المنتجات.

سلع مخالفة

في حال القيام بجولة ميدانية والوقوف عن كثب على هذه البضائع، ليس من الصعب اكتشاف أنها مخالفة وغير مطابقة للمواصفات والمقاييس ، وهي غالباً ما تشق طريقها ضمن أساليب وطرق ملتوية، ومن خلال أقنية التهريب، إلى جانب حضور بعض السلع بطرق نظامية مثلما هو واقع الحال مع المنتجات الصينية، التي تشهد تسويقاً كثيفاً وحضوراً ليس مسبوقاً وما يميز هذه الأسواق عن غيرها... فالمستهلك العادي باستطاعته العثور على احتياجاته بأسعار منخفضة تقل عن مثيلاتها في المحال التجارية بنسب مغرية، وإنما مع فارق أن معظم هذه السلع غالباً ما تكون مقلدة أو ذات جودة منخفضة جداً، والمستهلك يدرك سلفاً، أنه ليس هناك ما يضمن جودتها أو سلامتها وصلاحيتها، والباعة أساساً ليسوا على استعداد التعاطي مع الزبائن بفواتير تمكنهم من استبدال البضائع في حال عدم صلاحيتها عند الاستخدام، سواء تمثلت هذه البضائع والمنتجات بأجهزة كهربائية وإلكترونية وأدوات منزلية أم حتى غذائية منتهية الصلاحية.

جهاز لسلامة الغذاء

وتقتضي الحاجة حاليا إنشاء جهاز لسلامة الغذاء في اليمن لعدة أسباب منها تعدد الجهات الرقابية مع افتقارها إلى التنسيق وعدم وجود آلية لإدارة أزمات سلامة الغذاء، وصعوبة عدم الإتباع الكامل لسياسة الاستدعاء والتتبع والسحب وتقييم المخاطر وإدارة الطوارئ وأيضا افتقار النظام الحالي إلى الدقة والفاعلية وأحيانا ازدواجية العمل.

ملوثات الغذاء

دكتور الباطنية –محمد المليكي –يؤكد أن ملوثات الغذاء تعتبر مواد سامة لتسببها في أضرار صحية للإنسان على المدى القصير أو الطويل طبقا للجرعة التي تعرض لها وكذا نمط التعرض فمن الأضرار الصحية حالات التسمم المصحوبة بالقيء والإسهال وارتفاع درجة الحرارة أو التسمم بالميكروبات التي تؤدي إلى شلل الجهاز العصبي أو الإصابة بالحميات كما أن المواد الكيميائية كالمبيدات الحشرية أو المعادن الثقيلة تتسبب في هبوط الدورة الدموية وقد تؤدي إلى الوفاة وهذه جميعها تظهر بعد تناول الطعام بفترة قصيرة.

وأضاف المليكي: هناك الأضرار التي قد تظهر بعد عدد من السنين ومنها تلف الكليتين والكبد واختلال وظائف الجهاز الهضمي والدوري والعصبي والأورام الخبيثة وهذا النوع من الأضرار يسببه تناول تركيزات منخفضة من الملوثات السامة على فترات طويلة من الزمن مما يشكل عبئًا ثقيلا على أجهزة الجسم لمحاولة التخلص منها ويسبب إتلافها.

تعاون

عدة جهات تقوم بالرقابة على الصناعات الغذائية المحلية والمستوردة وهي وزارة الصناعة والتجارة ، وصحة البيئة الزراعية وهيئة المواصفات والمقاييس.

وفي الوقت الذي نري فيه أن كفاءة هذه الإجراءات التنظيمية والرقابية لتحقيق سلامة الغذاء تتطلب وجود تنسيق بين كافة الهيئات والأجهزة التي تعمل في هذا المجال نجد انه من الضروري أن ننوه بوجود تضارب في الاختصاصات وفي بعض الأحيان تكون هناك ازدواجية في المسؤولية.

ومن هنا يرى الخبير الوطني سليم درهم ضرورة التعاون بين الهيئات الحكومية المختلفة وأهمية الوعي الشعبي من خلال حماية المستهلك والدور الإعلامي في هذا المجال،والبعد عن استخدام المبيدات الحشرية واستخدام المياه النظيفة في التصنيع والبعد عن استخدام المواد الهرمونية وضرورة تصنيع مكسبات اللون والطعم والرائحة من المواد الطبيعية مع إثبات تاريخ الصنع وانتهاء الصلاحية.

منتجات رديئة

الملفت في منتجات هذه الأسواق، أنها غالباً ما تعود إلى مئات الماركات والأصناف المقلدة والمزورة، ويتم إنتاجها في عدد لا حصر له من بلدان العالم ولأن تجارة الأرصفة تزداد اتساعاً، ولم تعد كما كانت عليه قبل سنوات، فلسان حال المستهلكين يسأل: إذا كانت أسواقنا مفتوحة على مصراعيها وبهذا الاتساع اللامتناهي من الفوضى... لماذا ينحصر حضور المنتجات بسلع رديئة والأقل شهرة ورواجاً في أسواق العالم.؟.. وماذا يعني غياب المنتجات الأصلية وذات الماركات المشهورة؟

اذا كنت مارا مرور الكرام على رصيف شارع رئيسي في وسط العاصمة صنعاء تسمع دون سابق إنذار أو استئذان هتافات ونداءات من هنا وهناك، نداءات تغري فضولك البشري لمعرفة ما يباع، عصائر بخمسين ريال فإذا بك ترى تجمعات غفيرة من الناس وحشود في كل خطوة تخطوها على الرصيف، يتوالى عليها كل من هب ودب لاقتناء حاجياته، هنا حيث يعرض باعة الأرصفة بضائعهم وتتداخل أصواتهم الكل يعلن عن مزايا بضاعته وعن رخص ثمنها .

وضع كارثي

الجمعية اليمنية لحماية المستهلك تؤكد انه لا توجد إحصائيات رسمية للسلع المغشوشة والمقلدة والمنتهية الصلاحية المتداولة في الأسواق وهو ما جعل السوق اليمنية تعيش وضعا كارثيا .

وبحسب رئيس الجمعية فضل منصور فإن الجمعية طالبت بإنشاء إدارة متخصصة تتبع وزارة الصناعة والتجارة تكون معنية بالسلع المغشوشة والمقلدة على اعتبار أن هذه السلع تؤثر مباشرة على الاقتصاد الوطني والمستهلك إضافة إلى أن تداول مثل هذه السلع يؤكد أن اليمن طاردة للاستثمار.

وتقدر الجمعية بأن أكثر من60%مما هو معروض من المنتجات والسلع في السوق اليمنية مخالف ومغشوش وهذا ناتج عن انعدام الرقابة تماما وغياب دور السلطات المحلية وكذا انتشار معامل البدرومات.

إغلاق ثمانية مصانع

هيئة المواصفات والمقاييس تقول إنها تقوم بما في وسعها لضبط أداء السوق اليمنية رغم ما تتعرض له من حملات تشهير وتوضح على لسان نائب مدير عام الهيئة للشؤون الفنية أنها رفضت دخول أكثر من 20ألف طن من المنتجات الغذائية المخالفة للمواصفات القياسية منذ بداية العام وحتى الآن كما قامت بإغلاق نحو ثمانية مصانع ومعامل مخالفة منتشرة في عموم محافظات الجمهورية بعضها أصلحت وضعها والبعض الآخر لا زالت مغلقة .

ويؤكد المهندس الحشف أن المشكلة الأكبر التي تؤرق الهيئة وتمثل خطرا على سلامة المجتمع وخاصة شريحة الأطفال هي معامل البدرومات غير الخاضعة للرقابة وفي نفس الوقت تقوم بإنتاج سلع تمثل خطورة كبيرة .

رأي اقتصادي

التطورات الاقتصادية والإيرادية

د.أحمد إسماعيل البواب

تسعى اليمن بوتيرة عالية للاندماج والتكتل والانفتاح على الاقتصاد العالمي في ظل العولمة والترتيبات الجارية لتحرير قطاع التجارة والخدمات والقوانين والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأيضاً ترتيبات الشراكة العربية خاصة والأميركية والأوروبية والآسيوية عامة على نطاق دولي الأمر الذي وضع اقتصادنا اليمني وقطاعاتنا المالية والمصرفية وغيرها مع القطاعات أمام تحديات واستحقاقات حقيقية إن لم نبلور الأفكار والخطط والاستراتيجيات المناسبة للتعامل معها ونحدد الدور الذي نريده في نطاق النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد بأبعاده الدولية والاقليمية والمالية والتنموية إلا أنه من الملاحظ وبصورة جلية الاستعدادات اليمنية الجارية على المستويات الاقتصادية والمالية والتنموية من أجل تجاوز التحديات والاستحقاقات الاقليمية والعالمية بنجاح والانطلاق في عالم التنمية والنمو الحقيقي والمعتمدة على ركائز تطويرة وبثبات من مرحلة الاستقرار إلى مرحلة النمو المستدام وتحقيق الإنجازات الهامة على طريق الصعود بقوة إلى خارطة الاقتصاد والاستثمار وتعاظم اندماج مصارفنا ومؤسساتنا المالية التقليدية والمتخصصة والإسلامية في الاقتصاد اليمني لخدمته بشكل أفضل وأيضاً في الاقتصاد الاقليمي والعالمي لضمان عدم تهميش اقتصادنا اليمني ولتحويل التحديات والصعوبات إلى فرص للنمو وفي الوقت الذي يزداد شأن القوانين الإيرادية في حياة الشعوب والأمم وترقى مكانتها في تكوين الدخل القومي لاقتصادات هذه الشعوب والامم وايضا بتأثيراتها الايجابية على موازين مدفوعاتها وتوفير فرص العمل لجزء غير قليل من اجمالي العمالة وتحريك عجلة الانتاج في عدة قطاعات اقتصادية وتغذية ميزان المدفوعات والدخل القومي.

ونظراً لأهمية القطاعات الايرادية في بلادنا فإن الحكومة تتولى الاهتمام بها بصورة دائمة وبالتالي تثبت مكانتها الحيوية في الاقتصاد اليمني بالاضافة الى ان الحكومة اليمنية تعتبر قطاع الايرادات من اهم القطاعات الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة في اقتصاديات العديد من الدول لاسيما تلك الدول التي تتمتع بمقومات إستقطاب وجذب للاستثمارات، فالايرادات تمثل جانباً هاماً من الدخل الوطني ومصدراً رئيسياً من مصادر الدخل من النقد المحلي والاجنبي وتغذي ميزان المدفوعات وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو التقدم والازدهار في أي بلد من البلدان والمجتمعات.

Email Ahmed albawab @hot mail. com

ضمن مخرجات فريق التنمية الشاملة بمؤتمر الحوار:

رؤية اقتصادية تشخص معوقات التنمية وترسم أهدافها المستقبلية

صنعاء/سبأ

شخصت الرؤية العامة للتنمية الشاملة والكاملة المستدامة المقدمة من مجموعة الاقتصاد بفريق التنمية الشاملة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل أهم المعوقات التي واجهت التنمية في اليمن خلال السنوات الماضية السابقة وحتى اليوم وكذا التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية.

وكشفت الرؤية أن تلك المعوقات أدت إلى تصنيف اليمن ضمن قائمة أسوأ عشرين دولة فاشلة في العالم للفترة 2005م إلى 2011م.. واعتبار الاقتصاد اليمني أفقر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، في حين وضع مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لعام 2011م اليمن في المرتبة (154) من بين (187) دولة.

وأوضحت الرؤية أن اهم تلك المعوقات تتمثل بالاعتماد بشكل رئيسي على مصدر عائدات النفط في تمويل الموازنة الحكومية بنسبة لا تقل عن 70% ، ونسبة أكثر من 80% من قيمة الصادرات.. وتضمين الموازنة العامة للدولة اعتمادات مالية كبيرة غير قانونية ولا مبررة، وتصرف لخدمة شرعية الفساد.

وأظهرت الرؤية أن من بين المعوقات ضعف القدرة على استيعاب تمويلات المقرضين والمانحين لأسباب عديدة فنية وإدارية والفساد، مبينة أن إجمالي القروض والمساعدات المتاحة في شهر مارس 2013م بلغت (1612) مليون دولار والمبلغ المسحوب (61,14) مليون دولار بنسبة 29,7%، إلى جانب ارتفاع معدل النمو السكاني السنوي بنسبة 3,4% تقريبا وهو من بين أعلى المعدلات في العالم.

وأفادت الرؤية بأنه من المتوقع في ظل استمرار هذا المعدل أن يصل عدد سكان اليمن خلال العقدين القادمين إلى (40) مليون نسمة، الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة متطلبات وتكاليف التنمية.

وأبرزت الرؤية من بين تلك المعوقات غياب مبدأ احترام حقوق الانسان والممارسات الديمقراطية السليمة وتجسيد الوحدة الوطنية والمصداقية في التعامل، والتدخل السياسي في الاقتصاد وكذا غياب الحكم الرشيد، وغياب هيبة وقدرة الدولة، ووجود الاختلالات الأمنية في كل أرجاء البلاد، فضلا عن تعرض خطوط أنابيب الغاز والنفط وشبكة الكهرباء للتفجير والتعديات، الى جانب التقطعات في مختلف الطرق .

كما كشفت الرؤية عن وجود نمو اقتصادي سالب حيث تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (19,01 %) عام 2011م ما يجعل هذا المستوى من النمو يمثل خسارة غير مسبوقة، وكذا تدني الخدمات الأساسية وارتفاع مستوى معدل البطالة إلى أكثر من 40% ، ومستوى معدل الفقر إلى ما يزيد عن 50%.. فضلا عن ارتفاع مديونية الدولة الداخلية في نهاية عام 2012م إلى 2,9 تريليون ريال، بجانب استمرار تفاقم عجز الموازنة ومن ثم اللجوء أخيرا لتمويل العجز جزئيا من مصادر تضخمية، وتراجع الاحتياطيات من النقد الأجنبي بحوالي 24,4 %، وارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملة ابتداء من عام 2011م، حيث بلغ معدل التضخم لأسعار المستهلك 23,2%، وتضاف إلى ذلك تحديات محدودية مصادر الثروة المائية، ونتائج وآثار حرب 1994م في المحافظات الجنوبية والشرقية وآثار حروب صعدة.

كما أظهرت الرؤية أن من بين تلك المعوقات استشراء الفساد في مختلف أجهزة الدولة وعدم القدرة على كبح جماحه، ووجود إدارة مشتتة بين البيروقراطية ، وضعف القدرة والكفاءة ، والمحسوبية ،وضعف نظام المتابعة والمراقبة والمحاسبة لتنفيذ التشريعات والخطط والبرامج الحكومية، بالإضافة إلى وجود أوضاع أمنية غير مستقرة، وانخفاض مستوى الفاعلية للسلطة القضائية والضبط القضائي وعدم كفاءة خدمات البنى التحتية.. إلى جانب انخفاض مساهمة الاستثمار الخاص المحلي والخارجي بالناتج المحلي الإجمالي وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف الحصول على الأراضي ، والكهرباء ، النقل ، والمصروفات غير القانونية، و تدني مستوى كفاءة العمالة المحلية و غياب تطبيق نظام المواصفات والمعايير المعتمدة - إقليمياً أو دولياً - على المنتجات المحلية والواردات الخارجية ، بالإضافة إلى إغراق السوق بالمنتجات المستوردة المنافسة، وعدم فاعلية الآليات المعنية بتشجيع الصادرات وعدم قدرتها على فتح أسواق جديدة للمنتجات اليمنية .

وأشارت الرؤية إلى أن من بين تلك المعوقات وجود شراكة إقليمية ودولية غير متكافئة بسبب ارتفاع تكاليف المنتجات اليمنية وانخفاض مستوى جودتها سواء المخصصة منها للسوق المحلية أو للسوق الخارجية مقابل البضائع المستوردة المنافسة للمنتجات المحلية سعراً وجودة ،مما أدى الى تحول البلاد إلى سوق استهلاكية للمنتجات الأجنبية مع انحسار وغياب بالتدرج للمنتجات المحلية، بالإضافة الى انخفاض موارد البلاد من الرسوم الجمركية التي كانت تجنيها قبل تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي، فضلا عن عدم وجود آلية جيدة و فعالة لتحصيل كافة المستحقات الضريبية.

وتناولت الرؤية المعوقات فيما يخص السياسات الاقتصادية .. موضحة أن الإصلاحات الاقتصادية فرضها صندوق النقد الدولي على اليمن من عام 1995م من أجل التحول إلى اقتصاد السوق، وترتب عليها إيجاد تنمية بالنموذج الرأسمالي تتحقق بكلفة اجتماعية عالية ، وهدر للموارد، وتباين واسع في نمط توزيع الثروة والدخل،وتركيز مفرط على الربحية على حساب الاعتبارات الاجتماعية وجعل الأسواق تخدم الناس بدلا من أن يخدم الناس الأسواق.

وبينت الرؤية أن هذه السياسات أدت إلى سياسة انكماشية في ظل مجتمع يفترض أن تمثل فيه الدولة مؤسسة ضمان اجتماعي للموظفين، مع وجود بطالة مؤهلة بجانب البطالة المقنعة، في حين يعاني غالبية المجتمع من الفقر.. مشيرة الى أن الحكومة واجهت صعوبات في وضع سلم أولويات تخصيص الموارد بين المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير، مما أدى إلى رد فعل جماهيري ضد الغلاء وانخفاض الدخل وشحة الحاجات والبطالة والخصخصة لبعض مشاريع القطاع العام بصورة فجة وغير عادلة.

وحددت الرؤية العامة للتنمية الشاملة والكاملة المستدامة المقدمة من مجموعة الاقتصاد بفريق التنمية الشاملة جملة من المتطلبات المطلوبة لتنمية شاملة وكاملة مستدامة أهمها ،إيجاد منهاج وطني تقدمي لتحقيق عملية النهضة والتطوير الحضاري الشامل للوطن والمجتمع، من خلال وجود إرادة وإدارة، ومجموعة من المبادئ والقيم والغايات والوسائل والنظم متلازمة ومتناغمة المفاهيم والأداء يتم ترجمتها إلى أهداف عامة وتفصيلية وسياسيات وبرامج تنفيذية لإقامة التنمية الشاملة المستدامة ، وتفاعل المجتمع بكل قطاعاته مع هذا المنهاج الوطني ، بحيث يكون توجه المجتمع نحو التنمية نابعاً من إيمان بذلك المنهاج.

وأبرزت الرؤية من بين تلك المتطلبات ..رفض النماذج الجاهزة لحل مشاكل المجتمع والقيام بالدراسة الواقعية والعميقة والدقيقة للواقع لاستخلاص الحلول التي تتفق وخصوصية المجتمع وتوجهه وتطلعاته وحاجاته وتراثه وقيمه وثقافته ومصالحه وقدراته وإمكانياته، والإيمان بأن للشعب الحق بأن يتمتع بحقوقه وحرياته الأساسية وأن يمارسها ، من خلال توفر مناخ سياسي تحترم فيه حقوق الإنسان وتحمي حريته، وممارسات ديمقراطية سليمة ، فضلا عن الحفاظ على استقلالية القرار الوطني لتحقيق الاستقلال الخارجي لدعم التنمية الداخلية التي تدعم الاستقلال الخارجي وتعزز من قدرة الاعتماد على النفس وحماية الاستقلال الوطني والقومي .

ودعت الرؤية إلى الاعتماد على التخطيط العلمي الكفء (التأشيري) الذي ينبغي أن يكون عملية خلق علمي منظم يجيب على جميع التحديات التي تواجه المجتمع وعمل خطط طويلة الأجل لتنمية متدرجة المراحل ، لضمان بناء تنمية مضطردة النمو بثبات وانتظام، وبما يحقق التوظيف الأمثل للإمكانيات والارتقاء بالقدرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحياة الإنسان والاستقرار والتقدم والعدالة لإقامة نهضة التطور الحضاري الشامل، وكذا المشاركة الشعبية في صنع القرار وتنفيذه وجني ثماره، والاستعداد لتحمل أعباء وتضحيات التنمية، بالإضافة إلى التأكيد على اهمية توجه التنمية لصالح المجتمع بأكمله، لتحقيق الكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع، وأن يكون الارتفاع في الدخول مصحوبا بسياسة توزيعية عادلة تضيق التباين وتضمن للمواطنين نصيبهم من مردود التنمية ومكاسبها .

وشددت الرؤية في المتطلبات المطلوبة لتنمية شاملة وكاملة مستدامة على أهمية تحقيق الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد والثروات الطبيعية، واستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها البلاد بشكل عام والمحافظات بشكل خاص و الاستفادة من التجارب العلمية والخبرات الإنسانية والتقنيات الحديثة والاستنباط بما يتفق وأهداف التنمية، وتشجيع الابتكارات والإبداع، فضلا عن حماية الملكية بأشكالها المختلفة (العامة - الخاصة - التعاونية - المختلطة) ذات وظيفة اجتماعية طبقا لما حدده ديننا الإسلامي الحنيف، بما يكفل لها حرية النشاط والنمو ويناى بها عن الاستغلال والاحتكار، وبما يمكنها من القيام بدورها على أساس الفرص المتكافئة والكفاءة وقاعدة التكامل والتنافس، وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية القائمة على العمل وعلى المخاطرة، والالتزام بحق الإرث الشرعي المترتب على الملكية الخاصة.

وأكدت في ذات الوقت على أهمية دعم ومساندة علاقات التعاون والتكامل مع الشعوب والحكومات العربية، وتعزيز جهود التخلص من التنمية القطرية المشوهة، وإزالة الفجوات الاقتصادية القائمة بين الأقطار العربية، من أجل إقامة تنمية عربية مستقلة تكون داعمة للنضال من أجل تحقيق الوحدة العربية وتحرير الأراضي العربية المحتلة .

وتناولت رؤية التنمية الشاملة جملة من الأهداف لتحقيق تنمية شاملة تتمثل بإقامة تنمية شاملة مستدامة، تحقق الوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات، وبناء الإنسان علمياً وفكرياً واجتماعيا وصحياً وثقافياً وتأهيله للقيام بدوره في الحياة، باعتباره هدف التنمية ووسيلة إنجازها، وكذا إنجاز إصلاح سياسي حقيقي لخلق بيئة مناسبة للتنمية والاستثمار من خلال توفير الاستقرار السياسي والاستقرار الأمني، وإيجاد منظومة من القوانين والتشريعات العادلة والتطبيق الحازم والعادل والمحايد لها، ووضوح كامل في الخطط والبرامج التنموية، وتوفير ضمانات وحوافز كافية للاستثمار، وتبني إدارة علمية حديثة كفؤه ومقتدرة لتنفيذ خطط التنمية وتتميز بمصداقية في التعامل، وكذا تسهيل وتبسيط الإجراءات،وضمان مستوى مقبول ومناسب في الخدمات الأساسية والخدمات المساعدة .

وتضمنت تلك الأهداف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإقامة العدالة الاجتماعية، لتحرير الإنسان من كافة أنواع السيطرة والضغوط الداخلية والخارجية، وصيانة كرامته، واحترام حقوقه وحماية حريته، وتحرير لقمة عيشه مع نصيب عادل من الثروة والخدمات، وتوفير فرص عمل تتناسب مع قدراته، وبما يكفل له توفير حياة آمنة ومستقرة في حاضره ومستقبله، وإذابة الفوارق بين الفئات الاجتماعية، وكذا تحقيق تنمية متوازنة ومتكاملة في مختلف المجالات الإنمائية وبالذات في مجال الصناعات التحويلية والصناعات البتروكيماوية والصناعات الخفيفة ومجال الإنتاج الزراعي.

واشتملت تلك الأهداف على تحسين مستويات الأمن الغذائي المعتمد على الإنتاج الغذائي الزراعي المحلي،ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في المجتمع الريفي، وتحقيق نمو مستدام في انتاجية القطاع السمكي لتحسين مستويات الأمن الغذائي مع الحفاظ على قاعدة الموارد السمكية، بالإضافة الى ضمان تنمية الاحتياط النفطي والحد من تراجع الإنتاج وتوفير حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية،وتنمية احتياط الغاز وتحسين عوائده الاقتصادية والمالية وتوفير احتياجات السوق لمختلف الاستخدامات،وتنمية الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني من النشاطات التعدينية.

وأكدت الرؤية في الأهداف المقترحة على أهمية تطوير وتوسيع الخدمات التعليمية والصحية لتكون في متناول كل مواطن بصورة مجانية، وتطوير الخدمات الاجتماعية والثقافية والإدارية، واستكمال البنى التحتية، والارتقاء بهذه الخدمات ضماناً للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع، وتقديمها له على نحو أفضل، وتنمية الموارد المحلية والأطر المالية والنقدية، وترشيد النفقات وتخفيض عجز الموازنة ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار في الأسعار، وتنمية الموارد الذاتية الخارجية، وتحجيم الالتزامات من القروض ومنح الامتيازات إلا بما يتفق وضرورة التنمية ،وتغطية احتياطيات العملة الأجنبية في مستويات مقبولة.

وشددت في هذا السياق على أهمية تعبئة المدخرات المحلية وتوسيع قاعدة الاستثمار لبناء اقتصادي مضطرد النمو في مختلف المجالات وتحقيق الاكتفاء الذاتي تدريجياً في مجالي السلع والخدمات لتلبية الحاجات الأساسية للأكثرية في المجتمع، وإقامة تنمية بشرية وبناء قاعدة واسعة من القوى العاملة المدربة والماهرة وإدارة علمية حديثة متنورة وفاعلة في كل الأطر الإدارية، وتطوير القطاع العام وحمايته،ودعمه بما يمكنه من القيام بدوره في قيادة التقدم، والمشاركة الفاعلة في تنفيذ برامج التنمية، والقيام بتنفيذ وإدارة المشاريع الاستراتيجية والخدمية، وإخضاعه لاعتبارات الكفاءة والمردود الاجتماعي والمنافسة وعدم الاحتكار، وتخليصه من السلبيات .

وأشارت الرؤية ضمن الأهداف المقترحة لضمان التنمية الشاملة على أهمية تشجيع القطاع المختلط على الإسهام في تبني إقامة مشاريع إنتاجية وخدمية وتقديم أنماط (نماذج) تجمع مزايا القطاع العام ومزايا القطاع الخاص في مجالي الإدارة والإنتاج، ودعم وحماية القطاع الخاص وتطوير قدراته في المشاركة الفاعلة في جهود التنمية بمختلف مجالاتها المتنوعة والمتخصصة مع الأخذ في الحسبان الاعتبارات الاجتماعية لحدود نشاطه، وإلى الحد الذي لا يصل إلى الاستغلال أو الاحتكار،وتشجيع المبادرة الفردية القائمة على العمل وعلى المخاطرة .

وشددت في هذا الإطار على اهمية تشجيع ودعم القطاع التعاوني، وإعادة تنظيمه بما يمكنه من القيام بدور فاعل في التنمية، وأن يولي مسألة إقامة الجمعيات التعاونية (الإنتاجية والاستهلاكية) أهمية خاصة في خططه وبرامجه التنفيذية على مستوى الريف والمدينة، وتوسيع قاعدة الملكية الشعبية، من خلال إنشاء الشركات المساهمة، وبما يحقق مردوداً اقتصادياً للمساهمين لتحسين مستوى معيشتهم ودعما للاقتصاد الوطني ، فضلا عن إنشاء نظام الحكومة الإلكترونية وتطوير نظم المعلومات والتوثيق، ونظم ووسائل استخدام البيانات والإحصائيات، لمساعدة المخططين والمنفذين والباحثين ومتخذي القرار.

وأكدت على أهمية الحفاظ على البيئة الطبيعية والبشرية والعمرانية المتجددة وغير المتجددة ، وتحقيق الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد والثروات الطبيعية،وتوظيف عوائدها في تنفيذ برامج مستمرة للتنمية.. الى جانب إقامة التعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع الأقطار العربية في مختلف المجالات وعلى المستويات الرسمية والشعبية وخلق أنساق اقتصادية وأطر مؤسسية وشعبية لتعزيز ودعم الاتجاه الوحدوي، وكذا إقامة علاقات تعاون اقتصادي مع شعوب ودول العالم الإسلامي لما فيه إنجاح عملية تبادل المنافع والمصالح والسعي المشترك لتحقيق الرخاء.

وخلصت الرؤية في ختام الأهداف المقترحة لضمان التنمية الشاملة على أهمية التعاون مع دول العالم الثالث وبقية دول العالم والمنظمات الدولية من أجل وضع نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على العدالة في توزيع الرخاء لكافة شعوب الأرض.